المسئلة لا اثباتها بالبراهين والادلة فان الباحثين
عنها تصحيحا وتزييفا ونقوية وتضعيفا ما قدروا الا على
حج ودلائل غير كافية وشكوك وشبه ضعيفة واهية
فمن الادلة الدالة على امتناع وجود الكلى الطبيعى ما اورده
المحقق الطوسى فى رسالته المعمولة فى الاجوبة المسايل التى سئل
عنها الشيخ الصدر الدين القونوى قدس الله سره وهو ان الشئ
العينى لا يقع على اشياء متعددة فانه ان كان فى كل واحد
من تلك الاشياء لم يكن شيئا بعينه بل كان اشياء وان
كان فى الكل من حيث هو كل والكل من هذه الحيثية شئ
واحد فلم يقع على اشياء وان كان فى الكل بمعنى التفرق
فى الاحاد كان فى كل من ذلك الشئ وان لم يكن فى شئ من
الآحاد ولا فى الكل لم يكن واقعا عليه واجاب عنه المولى
العلامة شمس الدين الفناري فى شرحه لمفتاح الغيب
باختيار الشق الاول وقال معنى تحقق الحقيقة الكلية فى
افرادها تحققها مأخوذة متصفة بهذا التعين واجرى ذلك
التعين وهذا لا يقتضى كونها اشياء كما لا يقتضى تحول
شخص كونه اشخاصا ثم قال فان قلت كيف يتصف الواحد

نحول الشخص الواحد واحوال
فتحقيقة بل متباينة كونه لشخصها
صح صح صح

بالذات بالاوصاف المتضادة كالمشرقية والمغربية والعلم
والجهل وغيرها قلت هذا استبعاد حاصل من قياس الكلى
على الجزئى والقياس على الشاهد ولا برهان على امتناعه
فى الكلى ومنها ما افاده المولى قطب الدين الرازى وهو
ان عدة من الحقايق كالجنس والفصل والنوع يتحقق فى
فرد وجدت امتنع الحمل بينها ضرورة امتناع الحمل بين الوجو
المتعددة واجاب عنه العلامة القنارى بانه من الجايز
ان يكون عدة من الحقايق المتناسبة موجودة بوجود
واحد شامل لها من حيث هى كالابوة القايمة بمجموع
اجزاء الاب من حيث هو مجموع ولا يلزم من عدم الوجوات
المتعددة عدم الوجود مطلقا بل هم مصرحون بان جعل
الجنس والفصل والنوع واحدا واما الدليل الدال على
وجود الكلى الطبيعى فى الجملة فليست ما يفيد هذا المطلوب
على التعيين بل على الاحتمال مع انها مذكورة فى الكتب المشهورة
مع ما يرد عليها فلهذا وقع الاعراض عن ايرادها والاشتغال
بما يدل على اثبات هذا المطلوب بعينه فنقول لا شك ان
هذه الموجودات موجود فلا يخلوا اما ان يكون حقيقة

Copyright © King Saud University